

المحاضرة الثامنة: التوازن في سوق السلع والخدمات وفق النموذج الكلاسيكي

ينطلق التوازن الكلي الكلاسيكي من دالة الانتاج التي تتحدد في الفترة القصيرة وتعتمد على اليد العاملة، وبمجرد تحديد حجم اليد العاملة الأمثل في سوق العمل يتحدد حجم الانتاج الحقيقي الذي يطابق تماماً حجم الدخل الكلي، وبدوره يملك الوقت الكافي للتحويل الى طلب بنفس القدر على اجمالي ما أنتج من سلع استثمارية واستهلاكية، ويمكن التعبير عنها وفق العلاقة:

$$AD=Y=C+I$$

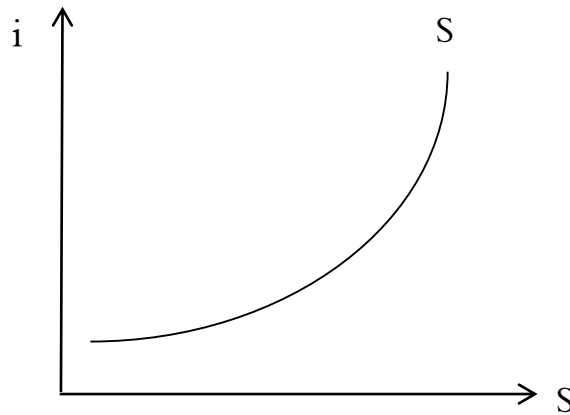
ومن الجهة الأخرى من جانب العرض، نجد الدخل في النموذج البسيط ينقسم الى استعمالين هما الادخار والاستهلاك، وحسب التصور الكلاسيكي يقوم الأفراد بتحديد الادخار وفق معدل الفائدة الحقيقي السائد في السوق، ثم يستهلكون ما تبقى من دخلهم، أي أن الادخار يسبق الاستهلاك حسب الكلاسيك، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق العلاقة: $AS=Y=S+C$

$$\left\{ \begin{array}{l} AD=Y=C+I \\ AS=S+C \end{array} \right. \Longrightarrow S=I \quad \text{ومن شرط التوازن: } AD=AS$$

1.8. دالة الادخار

يعتبر الكلاسيك أن الادخار شكل من أشكال الانفاق فهو انفاق على شراء السلع والخدمات الاستثمارية، والعلاقة بينه وبين معدل الفائدة علاقة طردية، أي أن دالة الادخار متزايدة لمعدل الفائدة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل:

منحنى دالة الادخار وفق النظرية الكلاسيكية

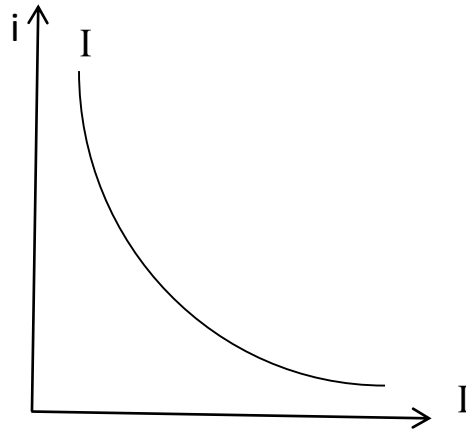


2.8. دالة الاستثمار

يمثل الاستثمار استخدام الأموال الحاضرة لتوليد أرباح في المستقبل، ويرتبط إنشاء استثمار جديد أو توسيع استثمار قائم بعامل رأس المال، وفي كثير من الأحيان يكون رأس المال الشخصي أو التساهمي غير كافي

لذ يلجأ المنظمون للاقتراض، وعليه يرتبط الاستثمار بسعر الفائدة الحقيقي، وطبيعة العلاقة بينهما عكسية، حيث كلما انخفض هذا الأخير زاد إقبال رجال الأعمال على الاقتراض لتمويل المشاريع الاستثمارية والعكس صحيح، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل:

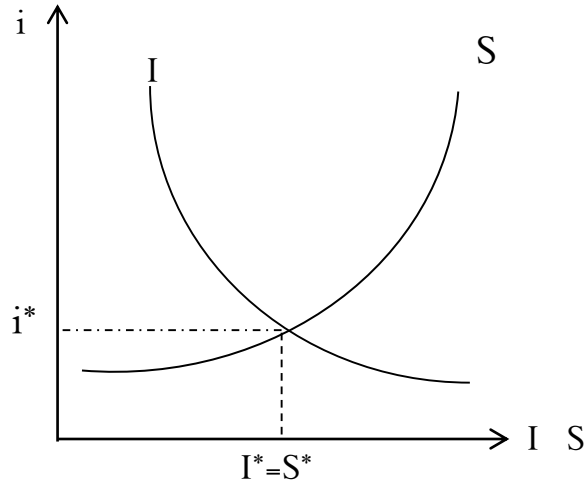
منحنى دالة الاستثمار وفق النظرية الكلاسيكية



3.8. توازن سوق السلع والخدمات

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل:

منحنى التوازن في سوق السلع والخدمات وفق النظرية الكلاسيكية



يتضح من الشكل أعلاه أن التوازن في سوق السلع والخدمات يحدث عند سعر الفائدة معين ووحيد، الذي يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب على الاستثمار مع منحنى الادخار، وبشكل عام فإن حجم الادخار والاستثمار لا يتوقف على سعر الفائدة فقط، وإنما على مستوى الدخل الكلي عند التشغيل التام.